

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/CONF.191/IPC/4
31 May 2000

ARABIC
Original: FRENCH

الجمعية العامة



اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة
الثالث المعني بأقل البلدان نمواً
الدورة الأولى
نيويورك، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الاجتماع التحضيري على مستوى الخبراء لأقل
البلدان نمواً الناطقة بالفرنسية في أفريقيا

المعقود في نيامي، النيجر،
في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ نيسان/أبريل

(A) GE.00-51149

أولاً - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ١٨٧/٥٢ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠١، وأسندت إليه الولاية التالية:

١' تقييم نتائج برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً على الصعيد القطري؛

٢' استعراض تنفيذ تدابير الدعم الدولية التي نص عليها برنامج العمل، وخاصة في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية، والديون، والاستثمار، والتجارة؛

٣' النظر في إمكانية صوغ واعتماد سياسات وتدابير وطنية ودولية ملائمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً ودمج هذه البلدان تدريجياً في الاقتصاد العالمي.

٢ - وقبلت الجمعية العامة العرض الذي تقدم به الاتحاد الأوروبي لاستضافة هذا المؤتمر في بروكسل، في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١. وقررت، من ناحية أخرى، إنشاء لجنة تحضيرية حكومية دولية وعقد ثلاثة اجتماعات إقليمية تحضيرية على مستوى الخبراء، واحد لأقل البلدان نمواً الناطقة بالإنكليزية في أفريقيا، وواحد لأقل البلدان نمواً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وواحد لأقل البلدان نمواً الناطقة بالفرنسية. وسيُعقد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية الحكومية الدولية في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠٠. أما الاجتماع الحالي المخصص لأقل البلدان نمواً الناطقة بالفرنسية، فقد عُقد في نيامي (النيجر) في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وكان هدفه الرئيسي تقييم تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً الناطقة بالفرنسية، وتيسير العملية التحضيرية على المستوى القطري وإتاحة المجال، في الآن ذاته، لإجراء مناقشات يتم على هديها إعداد جدول أعمال المؤتمر. وأُتيحت لاجتماع خبراء أقل البلدان نمواً الناطقة بالفرنسية دراسات أعدتها أمانة الأونكتاد حول المواضيع التالية:

١' تمويل التنمية في أقل البلدان نمواً؛

٢' المسائل التجارية، والوصول إلى الأسواق، وقدرات أقل البلدان نمواً في مجال العرض؛

٣' الخدمات الاجتماعية في أقل البلدان نمواً؛

٤' الحكم الجيد، والاستقرار، والتنمية الوطنية المتكاملة في أقل البلدان نمواً؛

وعلاوة على ذلك، أُتيحت للخبراء مبادئ توجيهية لإعداد برامج العمل الوطنية من أجل التنمية.

ثانياً - تنظيم الاجتماع

٣- يرد جدول أعمال الاجتماع في المرفق الأول. وشارك في الاجتماع ٣٨ خبيراً من ١٤ بلداً من أقل البلدان نمواً، و٦ خبراء من هيئات الأمم المتحدة، وخبير من الاتحاد الاقتصادي والمالي لدول غرب أفريقيا، وخبيران من الاتحاد الأوروبي، وخبيران من مؤسسات متخصصة. وترد قائمة المشاركين في المرفق الثاني.

ثالثاً - الجلسة الافتتاحية

٤- بدأ الاجتماع بخطاب ألقته للسيدة آنا كاجومولو تيبيجوكا، الأمينة التنفيذية للمؤتمر، وتحدثت فيه عن أهداف الاجتماع وهي:

١- توفير إطار تفكير للمسؤولين الوطنيين المكلفين بإعداد، أو تنسيق إعداد، برامج عمل وطنية لتقديمها إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً؛

٢- تمكين منظمي المؤتمر من الوقوف على وجهات نظر الخبراء بشأن المواضيع التي ستكون محل اهتمام خاص من جانب المجتمع الدولي إبان المؤتمر.

٥- ورأى السيد ستيفن أورسينو، المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة، أن هذا الاجتماع يعتبر علامة من علامات كثيرة تدل على عودة النيجر إلى المسرح الدولي، إثر إعادة إحلال الديمقراطية فيها. وذكر بالهدف الذي حدده الأمين العام للأمم المتحدة، وهو خفض نسبة سكان العالم الذين يعيشون في حالة فقر بمقدار النصف من الآن حتى ٢٠١٥، استناداً إلى التزامات يُطلب من أقل البلدان نمواً نفسها ومن رؤساء دول وحكومات البلدان الغنية الوفاء بها.

٦- وذكر السيد فرانسيسكو غرانيل، ممثل المفوضية الأوروبية، بما أبداه وسيدي الاتحاد الأوروبي من تعاون كامل في هذا الاجتماع وطوال العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، الذي سيعقد في مقر البرلمان الأوروبي في بروكسل.

٧- وشدد السيد سيف الدين أكاندي، ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، على التنمية البشرية وعلى الحد من الفقر، فضلاً عن ضرورة زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لصالح أقل البلدان نمواً.

٨- واسترعى السيد آلان فوستان بوكو، ممثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا، الانتباه إلى المساهمة الجوهرية لسياسة الاتحاد التجارية في عملية انفتاح اقتصادات المنطقة الفرعية على السوق الدولية.

٩- وأعرب سعادة السيد سيني أومارو، وزير التجارة والصناعة في النيجر، عن سروره لعقد هذا الاجتماع التحضيري ولاختيار بلده لاستضافته، الأمر الذي يدل على أن النيجر قد استعدت مصداقيتها الدولية، ثم أعلن افتتاح أعمال الاجتماع، متمنياً له كل النجاح.

رابعاً - جلسات العمل

- ١٠- انتخب الاجتماع السيد نجم الحاج محمد (النيجر) رئيساً، والسيد داميان إكلو - ناتي (توغو)، مقررًا.
- ١١- وبدأت جلسة العمل الأولى بعرض قدمته أمانة الأونكتاد حول حصيلة برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً وحول إمكانية وضع استراتيجية للعقد الجديد.
- ١٢- وذكر ممثلًا الأمانة اللذان قدما هذا العرض أن الهدف الرئيسي لبرنامج العمل للتسعينات كان الحيلولة دون ازدياد تفاقم الحالة الاقتصادية لأقل البلدان نمواً، وإنعاش تنميتها والتعجيل بها، ووضع تلك البلدان، بالتالي، على طريق النمو والتنمية المستدامين. ويلاحظ، لدى استعراض هذا البرنامج، حدوث تدهور مستمر في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، مقرون بانخفاض شديد في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً. واقترح ممثلًا الأمانة بعض العناصر التي يمكن أن تتألف منها استراتيجية للعقد القادم:

- أخذ تنوع أقل البلدان نمواً في الاعتبار لدى وضع برامج العمل الوطنية؛
- إشراك جميع الأوساط الاقتصادية المعنية إشراكاً وثيقاً في هذه العملية، لا سيما القطاع الخاص والمجتمع المدني في أقل البلدان نمواً، والجهات المقدمة للأموال؛
- وضع إطار متكامل لتنسيق تنفيذ النتائج التي سيُسفر عنها المؤتمر؛
- تنفيذ تدابير دولية لدعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً لتعزيز قدراتها الإنتاجية وتنميتها البشرية، من أجل القضاء على أوجه الضعف المؤسسية لديها، وخاصة تعزيز قدرتها على المنافسة في سياق العولمة.

١٣- وأكدت الأمانة مزايا التطور الأخير للمعايير التي وضعتها لجنة السياسات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة (حصلة الفرد من الدخل، نوعية الحياة، الضعف الاقتصادي) ودعت الخبراء إلى الرجوع إلى هذه المنهجية في تحليلهم للحالة الاجتماعية - الاقتصادية الوطنية.

١٤- وعرضت الأمانة بعد ذلك "مبادئ توجيهية لإعداد برنامج العمل الوطني من أجل التنمية". ولوحظ أنه تتوفر بالفعل، في عدد كبير من أقل البلدان نمواً، الوثائق الأساسية اللازمة لإعداد البرامج الوطنية إلا أنه يلزم توحيد المعلومات الواردة في هذه الوثائق تبعاً للمبادئ التوجيهية ولفترة العشر سنوات الواجب تغطيتها. وتعد استراتيجيات الحد من الفقر، الجاري إعدادها أو تنفيذها في عدد من أقل البلدان نمواً، وكذلك وثائق الموائد المستديرة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) والأفرقة الاستشارية (البنك الدولي) أمثلة جيدة على الوثائق الموجودة.

١٥- ولاحظ المشاركون أن مندوبي الاتحاد الأوروبي والممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أقل البلدان نمواً قد دُعوا من جانب حكوماتهم ومقراتهم الرئيسية، على التوالي، إلى تيسير إعداد برامج العمل على المستوى الوطني.

١٦- وطلبت الأمانة أخيراً إلى المشاركين تقييم عملية إعداد برامج العمل الوطنية.

تمويل التنمية في أقل البلدان نمواً

١٧- قدم أحد الخبراء الاستشاريين عرضاً خاصاً حول هذه المسألة، تلتها مناقشات. وقال إن الوثيقة المرجعية تبين أن الادخار الداخلي في أقل البلدان نمواً خلال عام ١٩٩٧ كان أقل من نصف المتوسط المسجل لجميع بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء. وهذا الأمر يدل على ضعف الميل إلى الادخار. ويذكر التقرير أن هناك ثلاثة أنواع من العوائق المترابطة التي تعرقل تعبئة الموارد في أقل البلدان نمواً، وهي: ضعف الادخار، ونقص مؤسسات الوساطة المالية، وسحب رؤوس الأموال.

١٨- ويخلص التقرير إلى أن التمويل الخارجي سيظل، في الأجلين القصير والمتوسط، العمود الفقري للتنمية في أقل البلدان نمواً. وسيكون السعي إلى إيجاد تآزر أكبر بين المساعدة الإنمائية الرسمية ورؤوس الأموال الخاصة أحد العناصر الهامة للاستراتيجية الجديدة لصالح أقل البلدان نمواً.

١٩- وقد لقي كل من الوثيقة والعرض بالغ التقدير، لما تضمنها من تحليلات مفيدة لمشاكل تمويل التنمية في أقل البلدان النامية الأفريقية. وقد سلط الضوء على مسائل أساسية تتعلق بالروابط بين استراتيجيات التنمية وآليات التمويل المستخدمة.

٢٠- وتناولت المناقشات المصادر الرئيسية الثلاثة لتمويل التنمية:

- تعبئة المدخرات الوطنية
- تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية

• رأس المال الخاص الأجنبي.

٢١- ففيما يتعلق بمسألة تعبئة المدخرات الوطنية، اقترح زيادة الإفادة من الإمكانيات التي تتيحها التعاونيات الائتمانية ومؤسسات التمويل اللامركزي، وذلك لتقديم الخدمات للمناطق التي لا يزال فيها اكتناز الأموال متأسلاً إلى حد كبير في العادات والتي يستحسن فيها نشر ممارسة الادخار بين جميع طبقات السكان. واقترح كذلك الاقتداء بمغتري دولة مالي لتشجيع تحويل أموال المغتربين إلى بلدانهم الأصلية. كما اقترح اتباع النهج الإقليمي في تعبئة المدخرات، على غرار مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي. وأشير، من ناحية أخرى، إلى أن سياسة التمويل العام للأعمال التي يُستخدم فيها الكثير من الأيدي العاملة قد يوجد لدى الأسر ميلاً إلى الادخار. ومن شأن توسيع قاعدة الضريبة وتحسين إدارة الأموال العامة أن يساعد أيضاً على زيادة الادخار العام.

٢٢- وأشير أخيراً إلى أن إيجاد حلول (ولو إقليمية) لظاهرة هروب رؤوس الأموال الواسع النطاق قد يعزز الاستثمارات في أقل البلدان نمواً. وعلى الصعيد الإقليمي، قد تكون زيادة مشاركة أقل البلدان نمواً في سوق رؤوس الأموال وسيلة هامة لتعبئة الموارد من أجل الاستثمار.

٢٣- وفيما يتعلق بتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، تمنى الحاضرون بشدة تليين شروط هذه المساعدة، وخاصة في مجال تمويل البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية. واقترح كذلك تيسير إجراءات صرف الائتمانات. وأشير إلى أن زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وخاصة من أجل تحسين البنية التحتية الاقتصادية، لها تأثير مباشر على القدرة على تعبئة الموارد الداخلية وعلى وصول رؤوس الأموال الأجنبية.

٢٤- ونودي بتنسيق مساهمات مختلف الجهات المقدمة للأموال ومواءمتها، بوصفهما من العوامل الهامة التي تضمن فعالية المعونة.

٢٥- وأشير إلى أهمية تخفيف الديون أو إعادة جدولتها، سواء لتخفيف العبء عن ميزانيات الدول أم لتعزيز الاستثمارات.

٢٦- وشدد على أهمية تهيئة بيئة وطنية ودولية مواتية للاستثمارات الأجنبية.

التجارة الدولية والقدرات في مجال العرض

٢٧- لاحظ الخبراء أن الموضوع العام لهذه الدورة يشتمل على موضوعين متميزين جديرين بأن يبحث كل على حدة: المسائل المتعلقة بالتجارة الدولية، من جهة، وهي تشمل عدداً كبيراً من العوامل الخارجية، والمشاكل المتعلقة بالقدرات في مجال الإنتاج والعرض، من جهة أخرى، وهي مشاكل ترجع أساساً إلى عوامل داخلية ترتبط على نحو

خاص بتنمية الموارد البشرية. بيد أن المناقشات ساهمت في دمج مجالي النشاط سالفهما الذكر، اللذين وجد الخبراء أن هناك صلات وثيقة قائمة بينهما. وقد لقيت الجوانب المبينة فيما يلي اهتماماً خاصاً:

(أ) تعميش أقل البلدان نمواً

٢٨- أبرز العرض الذي سبق المناقشة، بجلاء، أهمية التجارة الخارجية بوصفها محرك التنمية في أقل البلدان نمواً، ولكنه أكد أيضاً تعميش أقل البلدان نمواً بالنسبة إلى توسع التجارة العالمية. ففي حين أن أقل البلدان نمواً كانت تمثل ١٣ في المائة من مجموع سكان العالم في عام ١٩٩٧، فإن نصيبها من الصادرات والواردات العالمية لم يبلغ سوى ٠,٤ في المائة و٠,٦ في المائة على التوالي في ذلك العام.

(ب) مشكلة التبعية التجارية الخارجية

٢٩- ناقش الخبراء بإسهاب مسألة التبعية الخارجية للقسم الأكبر من أقل البلدان نمواً، وهي تبعية ناجمة عن تركيزها الاقتصادي الكبير في قطاعات تتعرض بشدة، في كثير من الأحيان، لصدمات خارجية. ومن بين هذه الصدمات، أشار الخبراء بوجه خاص إلى الجفاف بوصفه عاملاً من عوامل عدم استقرار الإنتاج الزراعي، وإلى تقلب الأسعار الدولية لعدة منتجات أساسية، الذي يتجلى في تقلب كبير لحصائل صادرات أقل البلدان نمواً. ولاحظ الخبراء أن من بين البلدان النامية الـ ٢٠ التي عانت خلال السنوات العشرين الماضية من أشد تقلب في صادرات السلع والخدمات، هناك ١٥ بلداً من أقل البلدان نمواً أدى تقلب الأسعار الدولية إلى زعزعة استقرارها إلى حد كبير. وإلى جانب عدم استقرار الأسعار، هناك عوامل عدم استقرار ترتبط بتطور الطلب الدولي. وبوجه خاص، يعاني الكثير من أقل البلدان نمواً من تآكل الأفضليات التجارية التي استفادت منها منذ وقت طويل أحياناً، والتي شكلت ميزة تنافسية من دون أن تساعد بالضرورة على تعزيز قدراتها الإنتاجية وقدرتها على المنافسة في الأجل الطويل.

٣٠- وكان الاجتماع مناسبة للمشاركين لملاحظة التطور المنهجي الذي شهدته مؤخراً تقرير أقل البلدان نمواً الذي وضعته الأمم المتحدة، إذ استعاض عن مؤشر التنوع الاقتصادي المركب القديم بمؤشر مركب للضعف الاقتصادي يقيس عنصران اثنان من عناصره عدم الاستقرار الاقتصادي الذي تتعرض له البلدان من جراء الصدمات الخارجية. ويمكن أن تشكل التبعية الخارجية، التي يعبر عنها بوجه عام بمؤشرات انفتاح الاقتصاد، إطاراً لتعرض كبير لصدمات خارجية. ففي ١٩ بلداً من أصل أقل البلدان النامية الـ ٤٨، هناك منتج تصديري واحد، زراعي أو تعديني، يمثل أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع صادرات البضائع. وهذه الحالة ناجمة عن الصعوبة الكبيرة التي تعانيها هذه البلدان في مجال تنويع قدراتها التجارية وتعزيزها. وكانت هذه الصعوبة موضوع تبادل فريد في

وجهات النظر بين الخبراء، وأشار هؤلاء، في ضوء تجربتهم الوطنية، إلى العوائق الجغرافية التي تعانيتها اقتصادات بلدانهم، ولا سيما البلدان غير الساحلية.

٣١ - والصعوبات التي تفسر عدم كفاية التنوع الاقتصادي في أقل البلدان نمواً ترجع أيضاً، إلى حد كبير، إلى عدم كفاية الموارد البشرية المؤهلة. وهذا الضعف يشكل عقبة أمام تقدم البلدان في سياق العولمة التي تضاعف إمكانات التصدير الجديدة الناجمة عن تحرير التجارة الدولية.

٣٢ - وناقش الخبراء الحلول التي يمكن أن يقدمها المجتمع الدولي للمشاكل التي تواجهها أقل البلدان نمواً في جهودها من أجل تحسين قدراتها الإنتاجية وزيادة مشاركتها في التجارة العالمية.

(ج) التقليل من العوائق التي تحد من قدرات أقل البلدان نمواً في مجال العرض

٣٣ - أشار الخبراء، في المقام الأول، إلى أهمية الإجراءات الهادفة إلى التقليل من العوائق الاقتصادية التي تعانيتها أقل الاقتصادات تقدماً، وهي عوائق تفسر التكاليف الكثيرة للمعاملات (التأخر في التخليص الجمركي، والتخزين، والنقل المتعدد الوسائط، والفساد على الحدود، ومضايقات الشرطة، الخ.) وتشكل مكابح للقدرة على المنافسة ولتنوع القدرات الإنتاجية وتحسينها. وأشار الكثير من الخبراء إلى أهمية تنمية البنى التحتية المادية وأشاد بعضهم بمزايا التجارة الإلكترونية كوسيلة للتقليل من تكاليف المعاملات المرتبطة بعدم كفاية المعلومات. فاستخدام تكنولوجيات المعلومات الحديثة، مثلاً، يمكن أن يتيح لصغار المنتجين أو المصدرين المحتملين التعريف بمنتجاتهم خارج حدود بلدانهم بكلفة زهيدة. وسلّم الخبراء بجدوى نشر الوسائل التي يتيحها برنامج نقاط التجارة التابع للأونكتاد، ورأوا أن هذا البرنامج يتسم بأهمية كبيرة بشكل خاص للبلدان التي تعاني من عوائق جغرافية شديدة مثل أقل البلدان نمواً غير الساحلية أو الجزرية.

(د) تحسين التخصيص الاقتصادي لأقل البلدان نمواً

٣٤ - إن مجال العمل الهام الثاني في سياق المؤتمر هو تحسين التخصيص القطاعي للبلدان، وبخاصة عن طريق تنفيذ سياسات تجارية واستثمارية مواتية وسياسات قطاعية مناسبة. ولأقل البلدان نمواً مصلحة قوية في البحث عن تخصصات اقتصادية جديدة استناداً إلى ميزات نسبية، سواء أكانت هذه الميزات معروفة منذ وقت طويل، أم ظهرت مؤخراً في ضوء تطور الطلب الدولي، وذلك كي تقلل من تبعيتها الهيكلية التي تجعلها هشة في سياق العولمة. وسلّم الخبراء بأهمية قطاعات الخدمات الدولية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى وأشاروا بوجه خاص إلى الإمكانيات التي يزخر بها العديد من أقل البلدان نمواً في ميدان السياحة، والنقل الدولي، والصناعات الثقافية، والخدمات المالية. بيد أن عدة مشاركين أشاروا إلى حدود تنمية الخدمات عندما يكون محتوى قطاعات الخدمات من الواردات عالياً جداً. وفي ميدان القطاعات السلعية، تم تأكيد فوائد مختلف أفرع النشاط القطاعية

التي تتيح إجراء تنويع مستديم، وبخاصة القطاعات الفرعية للفواكه والخضار والقطاعات الفرعية للصناعات الصغيرة، التي تستجيب لطلب إقليمي يشجع عليه التقدم الذي أحرزه التكامل الإقليمي. وأعرب عدة خبراء عن أسفهم لما تلاقيه أقل البلدان نمواً، في كثير من الأحيان، من صعوبات على الصعيد الإقليمي في النجاح في تحقيق قدر كاف من التكامل بين منتجاتها ومنتجات جاراتها، نظراً إلى نزوع الكثير من البلدان الأفريقية إلى إنتاج البضائع نفسها.

(هـ) زيادة إمكانيات الوصول إلى الأسواق

٣٥- وأشار الخبراء إلى أهمية مسألة الوصول إلى الأسواق والمشاكل المرتبطة بالحوجز التعريفية وغير التعريفية التي ما زالت تواجهها أقل البلدان نمواً، ورأوا أن من المستصوب جداً أن يوافق مؤتمر بروكسل على "إمكانية" وصول المنتجات التي تصدّرها أقل البلدان نمواً إلى أسواق البلدان المتقدمة والبلدان ذات الدخل المتوسط معفاة من الرسوم الجمركية، وهو أمر كان قد طرح في إعلان بانكوك. وتم تأكيد الصعوبات التي تواجهها أقل البلدان نمواً في المشاركة بصورة كاملة في المفاوضات وفي القرارات التي لها تأثير على النظام التجاري المتعدد الأطراف. ورأى الخبراء أنه لا غنى عن تعبئة المنظمات الدولية المختصة، ولا سيما الأونكتاد، من أجل تعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على المشاركة في أوجه تقدم الإطار التجاري المتعدد الأطراف. ولا يقتصر الأمر هنا على تقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بل يتعداه إلى تقديم دعم تقني إلى غيرها من أقل البلدان نمواً التي تسعى إلى الانضمام إلى هذه المنظمة.

٣٦- وأشار إلى أهمية التكامل التجاري الإقليمي بوصفه عاملاً قد ييسر التنمية عن طريق التجارة، وإن لوحظ عدم كفاية التكامل بين المنتجات. وامتدت المناقشة إلى موضوع هام هو تطور السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي تجاه مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وهو موضوع يهم أقل البلدان نمواً في القارة الأفريقية برمتها. وأشار الخبراء إلى إمكانية اتباع نهج جديد في التعاون الأوروبي - الأفريقي، يتمثل في إقامة مناطق إقليمية فرعية للتبادل الحر يُفترض، بعد فترة انتقالية، أن تقيم علاقات أفضليات متبادلة مع السوق الأوروبية الواحدة.

(و) الجوانب الأخرى المتعلقة بالضعف الاقتصادي لأقل البلدان نمواً

٣٧- وأخيراً، لاحظ الخبراء جدوى تحليل عوامل الضعف الاقتصادي لكل من أقل البلدان نمواً (وهو عمل يقوم به الأونكتاد بالفعل). وسلموا بأن، الضعف الاقتصادي حالة معقدة تختلف في كثير من الأحيان بين بلد وآخر، وتعجل قوى العولمة بنشوتها، خاصة أن تطور الطلب العالمي يتجلى في اشتداد حدة المنافسة وأن هذه الأخيرة تعتبر بمثابة صدمة خارجية لأقل البلدان نمواً. وبعد أن ذكّر الخبراء بفشل الآليات الدولية لتثبيت أسعار المنتجات الأساسية، استمعوا إلى ملاحظات هامة حول تطور الآليات التي تسمح للبلدان النامية بإدارة المخاطر المرتبطة بعدم

استقرار الأسعار الدولية للمنتجات الأساسية وحول الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، بما فيه البنك الدولي والأونكتاد، لتيسير وصول أقل البلدان نمواً إلى هذه الآليات.

الحكم الجيد، والاستقرار، والتنمية الوطنية المتكاملة

٣٨- قام أحد الخبراء الاستشاريين، كمقدمة للمناقشات المتعلقة بموضوع الحكم الجيد والاستقرار والتنمية الوطنية المتكاملة، بعرض خلاصة جامعة لوثيقة أساسية أثارها بتحليلاته وأفكاره الخاصة. وفيما يلي الخطوط العريضة لهذا العرض وللمناقشات التي أثارها.

٣٩- أعادت الوثيقة الأساسية وضع الموضوع في سياقه التاريخي والمعاصر. فقد كانت الحكومات الأفريقية التي تشكلت في السنوات الأولى من الاستقلال وريثة لنظام استعماري. واسترشدت بالتفكير الاقتصادي الكينيزي الذي كان شائعاً في ذلك العصر والذي كان يدعو إلى إقامة سلطة سياسية قوية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

٤٠- ولسوء الحظ، فشلت دولة الاقتصاد الموجه في إيجاد نسيج اقتصادي قابل للحياة وفي إدارة الدولة. وكان هناك تفاوت بين الأهداف التي توختها دولة الاقتصاد الموجه، وحقائق المبادلات الاقتصادية مع الخارج. وعلى ذلك، تدخلت مؤسسات بريتون وودز في نهاية السبعينات تقريباً، متخذة، كقاعدة لها، ايدولوجيا ليبرالية جديدة. وطُرحت في كل مكان مسألة توطيد الديمقراطية.

٤١- وفي هذا السياق، بدا من الضروري إعادة التفكير في دور الدولة، مع مراعاة العوامل الاجتماعية - الاقتصادية، والثقافية، والدستورية، وتحقيق الأمر المهم الباقي وهو تعزيز الأخلاق وحسن السلوك في الدوائر العامة. وفي هذا الصدد، يضطلع كل من آليات الاشراف والرقابة، والبرلمان، والسلطة القضائية، والصحافة المستقلة والتعددية، والمجتمع المدني، بدور أساسي. فيجب أن تعمل هذه الجهات بفعالية من دون تدخل في شؤونها. ورغم أن الديمقراطية التعددية ليست شرطاً كافياً للتنمية الاقتصادية، فإن التجربة دلت على أنها توفر فرصاً أفضل مما توفره النظم الاستبدادية.

٤٢- وقام الخبير الاستشاري، استكمالاً للوثيقة الأساسية، بتسليم المشاركين مذكرة يبين فيها أفكاره الخاصة، وقدم عرضاً سريعاً لها. وتوقف عند عناصر تعريف الحكم الجيد، وآثاره من حيث استقرار المؤسسات وصلابتها، ومن حيث الكفاءة الاقتصادية. وشدد على مكتسبات ومتطلبات الشرعية الديمقراطية تحرص عليها الحكومات الأفريقية. وأكد دور الدولة الاستراتيجي قائلاً إن هذا الدور يجب أن يتحول من دور الدولة الراعية الذي كان قائماً بالأمس إلى دور الدولة المنمّية وذلك، بتشجيع المسؤولية، والجدارة، والانخراط في الحياة العامة، والتفاعل مع الدوائر الاقتصادية.

٤٣ - أما على الصعيد الدولي، فقد استرعى نظر المشاركين إلى أهمية إيجاد نهج إقليمي للحكم الجيد ينبغي تعميقه وتوضيحه، وأعرب عن سروره للتخلي عن النهج العقابي الذي اتبعه المجتمع الدولي والاستعاضة عنه بالشراكة والحوار السياسي.

٤٤ - واعترف الخبراء، أثناء المناقشات، بأن دولة الاقتصاد الموجه التي عرفتھا الستينات كان لها الفضل في تهيئة العناصر الأولى لنسيج اقتصادي لم يكن قائماً من قبل، إلا أنها لم تتمكن بعد ذلك من ضمان إدارة سليمة.

٤٥ - وشدد المندوبون على العوامل التي تفسد العملية الديمقراطية وهي: تأثير الانتماء إلى قبيلة أو إلى منطقة معينة، وضعف مستوى التعليم، والبؤس، والازدواجية بين التقاليد والحداثة في ميادين متعددة. وسلموا بضرورة أخذ المكتسبات الاجتماعية الثقافية للتقاليد الأفريقية في الاعتبار من أجل تحديد نموذج ديمقراطي أنسب وأكثر فعالية. فمن الممكن أن تؤخذ في الاعتبار الخصوصيات الوطنية من دون الانحراف عن القواعد الدولية أو تشويهها، وذلك بوجه خاص من خلال أحكام الدستور.

٤٦ - واعترف المندوبون أيضاً بضرورة تغيير العقلية من خلال تثقيف المواطنين لجعلهم يشاركون مشاركة كاملة، لا على الصعيد السياسي فحسب، بل أيضاً، وعلى الأخص، على الصعيد الاقتصادي. ويجب أن تكون الديمقراطية عملية تدريجية لا رجعة فيها، وأن يكون هدفها على الدوام إخضاع النظام السياسي والإدارة الاقتصادية للقيم الأخلاقية.

٤٧ - ورأى بعض المندوبين أنه ما زالت هناك حاجة، في موازاة الشراكة والحوار، إلى ممارسة بعض الضغط من جانب المجتمع الدولي. غير أن مبادئ الحكم الجيد يجب أن تنطبق أيضاً على العلاقات الدولية. والحال أن العولمة يرافقها فراغ مؤسسي إذ إنه لا يوجد إطار عالمي لمراقبة الشركات المتعددة الجنسيات. ولا يبقى أحياناً إلا صوت المنظمات غير الحكومية التي يتجاوز عملها الحدود الوطنية للتذكير بمقتضيات الانصاف والتضامن مع السكان الفقراء.

٤٨ - وأعرب الحضور عن ارتياحهم لما يحدث من تطورات إيجابية في عدد متزايد من الدول على صعيد تقدم الديمقراطية واشتراك المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرارات التي تؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تحليل تقديم الخدمات الاجتماعية في أقل البلدان نمواً في أفريقيا، واقتراح سياسة في هذا الشأن

٤٩ - تناولت المناقشات موضوع تحليل تقديم الخدمات الاجتماعية في أقل البلدان نمواً الناطقة بالفرنسية استناداً إلى وثيقة أعدها أحد الخبراء الاستشاريين.

٥٠- وأكدت المداخلات المختلفة أن الأفكار المطروحة بشأن إشكالية التنمية المستدامة أصبحت اليوم، في مجملها، تتمحور حول الإنسان منذ تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في الثمانينات. وقد تجلّى هذا الأمر في جملة أمور، منها تنظيم الأمم المتحدة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في آذار/مارس ١٩٩٥ في كوبنهاغن، والذي تمخض عن شكل من أشكال العقد الاجتماعي لمكافحة الفقر بجميع مكوناته. وهكذا تضمنت المقترحات المقدمة بشأن خيار المجتمع مفهوم التنمية البشرية المستدامة، التي تتمثل أولوياتها في تعزيز التكامل الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية والانصاف. وتقتضي هذه الخيارات أن تقوم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في سياقات اجتماعية - اقتصادية صعبة، بزيادة قدرتها على توفير الخدمات الاجتماعية. وهذا الأمر أشبه بالمرهنة ويتطلب دعماً واضحاً من المجتمع الدولي.

٥١- وكما أشار الخبير الاستشاري في وثيقته، كان الجهد الذي بذلته الدولة لتوفير الخدمات الاجتماعية مهماً نسبياً خلال التسعينات في أقل البلدان نمواً في أفريقيا، وبلغ، في المتوسط، ٥,٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. ولقد أتاح هذا الجهد، إلى جانب جهود القطاع الخاص، التخفيف بصورة ملحوظة من التكاليف الاجتماعية الكبيرة الناجمة عن برامج التكيف الهيكلي التي أخضعت لها معظم أقل البلدان نمواً الناطقة بالفرنسية.

٥٢- وأكد مجموع المتحدثين، في مجملهم، أن مؤشرات الأداء تدل على أن جهود توفير الخدمات قد اختلفت حسب القطاعات. وبوجه عام، ترجع أوجه الضعف، لا إلى انعدام الخيارات الواضحة وانعدام الشفافية في الميزانيات فحسب، بل أيضاً طريقة تحديد أسباب الفقر وإلى اتساع نطاق المشاكل الواجب حلها. وأشار المتحدثون إلى أنه يجب على أقل البلدان نمواً نفسها، في المقام الأول، أن تتلافى أوجه الضعف هذه، إلا أنه لا بد، من أجل زيادة فعالية الجهود إلى أقصى حد، من إزالة غموض موقف المجتمع الدولي، وهو المصدر الرئيسي لتمويل هذه الجهود، وخاصة عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٣- وفي ميدان الصحة، لاحظ المشاركون أنه ما زال يتعين القيام بالشيء الكثير، بالرغم من مبادرة باماكو التي تنص على توفير الرعاية الأولية للجميع، وهو هدف يصعب بلوغه لأن مشكلة توفير ماء الشرب وتوفير البنى التحتية الصحية في أقل البلدان نمواً، وهما عاملان أوليان لتوفير الصحة الجيدة للسكان، ما زالت مشكلة قائمة. وتم التشديد على مشكلة مواءمة النظم الاجتماعية مع واقع كل بلد. ومن بين المسائل التي أثرت مسألة معرفة سبب بناء مستشفيات يمارس فيها طب من النوع الغربي بينما تلجأ غالبية السكان إلى الطب التقليدي. وأخيراً، فإن متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتأثيرها على الخدمات الاجتماعية في أقل البلدان نمواً الناطقة بالفرنسية يتطلبان مجهوداً خاصاً بغية إيجاد حل لهذه المشكلة.

٥٤- وأجمع جميع المتحدثين على أن الجهود التي بُذلت في ميدان التعليم كانت جهوداً ملحوظة، وإن قصرت جداً عن تلبية الحاجات، كما هو الحال في ميدان الصحة، إلا أنهم لاحظوا، للأسف، أن الموارد المالية المقدمة

كانت تستخدم، إلى حد كبير، لتمويل التشغيل أكثر منه لتحقيق الأهداف المحددة تحقيقاً فعلياً. وإلى جانب عدم فعالية الإنفاق، كان هناك عدم إنصاف في التوزيع، مما يجعل من الصعب على أقل البلدان نمواً الناطقة بالفرنسية مكافحة الفقر مكافحة فعالة. وتُشدّد على أن هذا القطاع يستحق اهتماماً خاصاً لأن تحليل الوقائع بالمقارنة بالوقائع القائمة في مناطق أخرى من العالم يُظهر أن مستوى تعليم السكان يحدد حقاً مستوى تنميتهم البشرية.

٥٥- واتضح من مجمل المداخلات أنه يجب أن يعاد النظر حقاً في الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفقر، في برامج العمل التي ستوضع في إطار مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، وذلك بتحديد الأسباب العميقة للفقر تحديداً واضحاً، من أجل إيجاد وسائل العلاج المناسبة. ولهذه الغاية، ينبغي إيجاد علاقة متبادلة بين التنمية الاجتماعية والأداء الاقتصادي، مع إشراك جميع الجهات الفاعلة في التنمية، وخاصة المجتمع المدني الذي يجب التشديد على ما يحققه من إنجازات في مكافحة الفقر. ويجب تعزيز دور المجتمع الدولي في مجال تعبئة الموارد في إطار التضامن الدولي، لأن مكافحة الفقر يجب أن تتجاوز الحدود الوطنية.

٥٦- وانتهى الاجتماع باستعراض حالة إعداد البرامج الوطنية. ويتضح من المعلومات التي قدمتها مجموعة البلدان المعنية أنه تم بالفعل تحديد جهة الوصل، والخبير المختص، واللجنة الوطنية التحضيرية. إلا أن بعض البلدان ذكرت أنها تواجه صعوبات في الانطلاق، وطلبت تدخل الأمانة في هذا الصدد. وأشار عليها بأن تلجأ، في المقام الأول، إلى المنسق الإقليمي المعين لهذا الغرض، وأبلغت في الوقت نفسه بأن المسؤولين الجغرافيين في المقر على استعداد لبحث أية مشكلة قد تطرأ لاحقاً في العملية.

٥٧- وشكر الخبراء المشاركون في الاجتماع، بالإجماع، سلطات النيجر على حسن استقبالها وحسن إدارتها للأعمال، كما شكروا أمانة الأونكتاد لإشرافها الناجح على العمليات.

المرفق الأول

جدول الأعمال

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال
- ٣ - حصيلة برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً، ووضع استراتيجية للعقد الجديد
- ٤ - تمويل التنمية في أقل البلدان نمواً
- ٥ - التجارة الدولية، والوصول إلى الأسواق، وقدرات أقل البلدان نمواً في مجال العرض
- ٦ - الحكم الجيد، والاستقرار، والتنمية الوطنية المتكاملة
- ٧ - تحليل توفير الخدمات الاجتماعية في أقل البلدان نمواً في أفريقيا واقترح سياسة في هذا الشأن
- ٨ - اعتماد التقرير

المرفق الثاني

الحضور

- ١ - كانت أقل البلدان نمواً المبينة فيما يلي ممثلة في الاجتماع:

أنغولا	جمهورية الكونغو الديمقراطية
بنن	الرأس الأخضر
بور كينا فاصو	الصين
بوروندي	غينيا
تشاد	غينيا الاستوائية
توغو	مالي
جزر القمر	النيجر

جمهورية أفريقيا الوسطى
- ٢ - ومثلت في الاجتماع المفوضية الأوروبية ولجنة الاتحاد الاقتصادي والمالي لدول غرب أفريقيا.
- ٣ - ومثلت في الاجتماع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.
- ٤ - ومثلت في الاجتماع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.
- ٥ - وشارك في الاجتماع الخبراء المختصون التالية أسماؤهم:

السيد شاكو شريف، الخبير الاستشاري، النيجر	
السيد أ. ت. د. إيكلو - ناقي، الخبير الاستشاري، توغو	
السيد أوغويستان م. ج. لوادا، أستاذ القانون العام والعلوم السياسية، بور كينا فاصو	
السيد س. سيدي، وزارة المالية، النيجر	
السيد لاما يواكيم، بروفيسور، النيجر	
السيد ب. جان باكول، الخبير الاستشاري الدولي، بلجيكا.	